قانون يهودية الدولة وتداعياته على القضية الفلسطينية

إعداد: أ. يحيى سعيد قاعود •

تقديم

منذ خطاب بأرئيل شارون في العقبة يوم 4 حزيران 2003، والذي طالب فيه بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وتأكيد الرئيس جورج بوش الابن في خطابة في المقام نفسه على هذه الفكرة، وحتى عودة رئيس حكومة إسرائيل إيهود أولمرت إلى التأكيد عليها مرة أخرى في مؤتمر أنابوليس 2007، فقد تكررت الفكرة عدة مرات متحولة من مصطلح إلى مفهوم متداول على الساحة الدولية(۱).

وانتهاءاً ببنيامين نتنياهو مؤخراً، والذي يطالب بمشروع قانون "يهودية الدولة"، أو "قومية الدولة"، في الدولة الإسرائيلية، وتأتي هذه الورقة للتعرف على قانون يهودية الدولة، وكذلك تداعياته على القضية الفلسطينية.

مصطلح يهودية الدولة

قبل الحديث عن تاريخ مصطلح يهودية الدولة، لابد أن نعرف ما هو المقصود به، وكذلك التعرف على المصطلحات القريبة والمتشابه، وكذلك وضعية دوله اليهود الحالية. فهناك فرق كبير بين مصطلحي "دولة اليهود" و "الدولة اليهودية".

دولة اليهود تعنى: مكان يجمعهم بصرف النظر عمن يمارس أو لا يمارس الطقوس الدينية اليهودية.

أما الدولة اليهودية: فهي دولة دينية بكل ما للكلمة من معنى، وهي بالتالي تستمد شرعيتها من العهد القديم ومن التراث اليهودي بما فيه من أساطير ومزاعم وادعاءات⁽²⁾.

إن مصطلح "الدولة اليهودية" في إسرائيل حسب وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية، وهي وزارة الخارجية الإسرائيلية فإنه يعني: "دولة إسرائيل هي أولاً وأخيراً دولة يهودية، في ضوء حق الشعب اليهودي في دولة مستقلة واحدة تابعة له، وفي ضوء العلاقات التاريخية المذكورة في التوراة بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل..."(3).

وتعود خصوصية العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل قياساً بدول حديثه أخرى إلى التطابق الكامل بين الدين والقومية كما عرفتها الصهيونية. ويستخدم مصطلح الشعب اليهودي كمرادف للدين اليهودي، وبهذا المعني دائما يستخدم تعبير "عام يسرائيل"، أي شعب إسرائيل، وقد وضح هذا الارتباط بين الدين والدولة بن غوريون في رسالته إلى شاريت عام 1954، إذ يقول بن غوريون: "ليس لنا أن نفصل الدين عن الدولة، فهناك وحدة مصير بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي"(4).

وتتميز حالة قيام "إسرائيل" كدولة عن الدول الحديثة الأخرى مثل باكستان ودولة مذهبية العقيدة إيران بأنها(٥):

_

[·] أستاذ علوم سياسية غير متفرغ – كلية الدراسات المتوسطة جامعة الأزهر.

- 1. الوحيدة التي يمارس فيها التطابق بشكل كامل ويتم فيها الانتماء إلى القومية ثم المواطنة في الدولة عبر تغير الدين، إذ يكفي اعتناق الدين اليهودي للتحول إلى يهودي قومي من حقه الحصول على حق المواطنة في إسرائيل.
- 2. في إسرائيل فقط، اعتمدت حركة علمانية وهي الصهيونية حجة دينية تاريخية كحجة وحيدة لتبرير وجودها، إذ تدعى بموجبها حق تاريخي توراتي على الأرض.

الحركة الصهيونية ويهودية الدولة

بعد طرد اليهود من فلسطين على يد الرومان عام 135م، توزع اليهود على أرجاء العالم، وخاصة العالم الغربي، وهناك عاشوا حياه صعبة، بسبب معاملتهم مع أهل البلدان التي كانوا يعيشون فيها، فقد عاشوا في حارات اليهود "الجيتو"، ورفضوا الاندماج في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها، فكانت حياتهم صعبة، ويعاملون معاملة عنصرية.

لذا بدأ مفكري اليهود ينظرون للعودة إلى فلسطين واستعمارها، وكان أول من كتب عن استعمار فلسطين: الحاخام هيرش كاليشر (1795–1874)، وذلك في كتابه "البحث عن صهيون" وكانت نتيجة جهود كاليشر أن تأسست أول جمعية صهيونية في ألمانيا. غير أن كتاب اليهودي ليوبينسكر (1821–1891) "التحرر الذاتي" من أعمق الكتابات الصهيونية الأولى، والذي حلل الوضع اليهودي العام وخلص إلى المناداة بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين أو في أمريكا⁶⁰. وقد تأثر هرتزل بحياة اليهود في الغرب وقضيتهم، فألف كتاب "الدولة اليهودية" ونادى بقيام الحركة الصهيونية كحركة سياسية، وقد ألف كتاب "الدولة اليهودية"، والذي يعتبر نقطة تحول في تاريخ المسألة اليهودية، وأهم النقاط التي تضمنها كتابة هي: أن مسألة اليهود ليست مسألة اجتماعية أو دينية، وإنما هي بالأساس مسألة قومية لا يمكن حلها إلا عن طريق تحويلها إلى قضية سياسية على الصعيد الدولي⁷⁷. وبعد ظهور هرتزل الذي تمكن من عقد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، أصبح لليهود خطة وتنظيم وأجهزة تنفيذيه للمنظمة تسعى لاستعمار فلسطين.

وقد برز مفهوم "الدولة اليهودية" في أدبيات المؤتمر الصهيوني الأول، وبالتالي فقد كانت فكرة "يهودية الدولة" دائماً إحدى ركائز الفكر الصهيوني، وبغض النظر عن أن درجة هذه اليهودية وبعض مضامينها شكلت مثار جدل بين تيارات معينة في الحركة الصهيونية(®). إن مفهوم "الدولة اليهودية" ليس جديد، بل هو قديم جديد إن جاز التعبير، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى منحت الحكومة البريطانية تصريحا لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين سمي "وعد بلفور" 1917م. وقد اقترح تقرير لجنه بيل عام 1937 إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: واحدة عربية والثانية يهودية، أما القرار الأممي 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرر تقسيم فلسطين إلى دولتين أيضاً: عربية وبهودية، وأعتبر هذا القرار ملزماً للجميع (®).

إن فكرة إنشاء الدولة اليهودية كانت الأساس لدى قادة الفكر الصهيوني وعلى رأسهم هرتزل، لذا كان من أولوياتهم تقوية الوعي القومي عند يهود العالم، كما لو كانوا جميعاً من أصول واحدة متحدة، يجمعهم نسب متأصل ولغة واحدة تجمع بينهم، على الرغم من أن تلك الأمور يصعب توكيدها، في ظل تعدد التواجد اليهودي في العالم، وعدم تحدثهم جميعاً باللغة العبرية، إلا أن في بداية التكوين لم يكن محبذاً لدى هؤلاء القادة أن يحمل اسم الوطن دينيا، مما اضطروا إلى اختيار اسم تاريخي من وجهة نظرهم هي "دولة إسرائيل" وعملت القوى الاستعمارية الغربية منذ منتصف القرن التاسع عشر، في سياق طراز جديد من الحملات الصلبية، لإنشاء جيب استيطاني في فلسطين للتخلص مما كان يسمي (الفائض البشري اليهودي) وأيضاً لتأسيس قاعدة استعمارية متقدمة تخدم المصالح الغربية وتحميها (١١٠). فعملت بريطانيا بعد "وعد بلغور" واحتلال فلسطين عام 1917، على جلب اليهود من العالم الغربي "الهجرات الصهيونية"، ومنحهم أراضي فلسطينية لإقامة مستوطنات وجلب المهاجرين إليها، إلى أن قامت الحرب العربية – الصهيونية عام 1948، والتي كانت نتائجها ضياع 77% من فلسطين التاريخية، وقيام "دولة إسرائيل".

قانون يهودية الدولة

لقد بات مصطلح «يهودية الدولة» يمثل في الآونة الأخيرة جوهر الغايات الأسمى والأهداف الكبرى لـ«إسرائيل»، وتحولت مقولة «الدولة اليهودية» بصورة غير مسبوقة ولا معهودة إلى القاسم المشترك بين مختلف التيارات والكتل والأحزاب والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية في الكيان الصهيوني على حد سواء (12).

ارتفعت وتيرة هذا المطلب الإسرائيلي في أثناء توجّه الطرف الفلسطيني للأمم المتحدة للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية على حدود العام 1967، واتخذ نوعاً من التحدي.

فبتاريخ 28 حزيران2011 توجّه نتنياهو، في كلمة له أمام أعضاء من الوكالة اليهودية في القدس، إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس مطالباً إيّاه بأن يردّد على لسانه جملة لا تتعدى كلمات أربع 'أنا أقبل دولة يهودية'. وما لبث أن جاء الرد على لسان الرئيس الفلسطيني، في الجلسة الافتتاحية للمجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في رام الله بتاريخ 27 تموز 2011 تضمّنت جملة قصيرة لم تتجاوز هي الأخرى كلمات أربع، تعبّر عن الرفض المطلق للاعتراف بالدولة اليهودية، أو يهودية الدولة الن نقبل بها مطلقاً (قا). وقد اتفقت أحزاب الليكود والبيت اليهودي وإسرائيل بيتنا على صياغة وإقرار هذا القانون وثبت الاتفاق كجزء من الاتفاق الائتلافي الموقع بين هذه الأحزاب والذي مهد الطريق أمام تشكيل الحكومة الحالية في آذار من عام 2013، وفي نوفمبر طل ائتلاف الحكومة الحالية الوزارية لشؤون التشريع، غير أنه فشل في ظل ائتلاف الحكومة الحالي.

ويدعو القانون من حيث المبدأ إلى تغيير التوازن القائم والمقبول حالياً من خلال إعادة تعريف إسرائيل على أنها دولة "يهودية - ديمقراطية" وربط واشتراط الهوية الديمقراطية للدولة بصفتها القومية اليهودية ما يعنى ملائمة

"القيم الديمقراطية مع القيم اليهودية" بما يعززها ولا يتعارض معها الأمر الذي وصفه بعض المعارضين لهذا القانون "بالديمقراطية الدينية اليهودية" فيما شبه البعض الأخر ما تسعى إسرائيل إليه إلى إقامة ما يشبه الجمهورية الإسلامية في إيران من حيث العلاقة بين الديمقراطية والدين.

أهداف ودلالات قانون "يهودية الدولة" التي تسعى إسرائيل لتحقيقها:

- 1. رفض غير مباشر لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، بحيث تكون عودتهم للدولة الفلسطينية العتيدة فقط، لأنهم بالمنطق الذي ينتهجه الإسرائيليون فلسطينيون ينبغي أن يعودوا إلى الدولة الفلسطينية، لا إلى الدولة اليهودية⁽¹⁾.
- 2. توجيه رسالة إلى فلسطينيي الداخل بالتوقف عن تعرية زيف الدولة اليهودية الديمقراطية، والتنازل عن مطالبتهم بتغيير طابعها، وقبولها كما هي(15).
- 3. طرد الفلسطينيون الذين يعيشون في الدولة الإسرائيلية "عرب 48"، والذين يشكلون 20% من مجموع سكان دولة إسرائيل.
- 4. التخوف الإسرائيلي الدائم من الزخم الفلسطيني والعربي في عمقها وخاصرتها الشرقية والغربية في الجيل والضفة وغزة ما يقارب 6 مليون فلسطيني، وكذلك تخوف الساسة والأكاديميين في إسرائيل مما يمكن أن ينتجه الزمن من أزمات لوجود إسرائيل على الأرض⁽¹⁶⁾.

تداعيات يهودية الدولة على الدولة الفلسطينية

من تبعات قانون "يهودية الدولة" على القضية الفلسطينية؛ أنها تعطي إسرائيل ترخيصاً وحقاً في طرد الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل. وكذلك الانسحاب من غزة عام 2005، وبناء الجدار العازل في الضفة الغربية يأتي في سياق الحفاظ على يهودية الدولة(11). إن قانون "يهودية الدولة" يلغي حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديار هم بعد طردهم منها عام 1948، وفقاً للقرار الأممى (194).

وقد أشار سياسيون وناشطون فلسطينيون في ورشة نظّمه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية "مسارات"، إلى أن إقرار مسودة قانون "الدولة اليهوديّة" المسمى "قانون القوميّة" يعني نفي حق الشعب الفلسطيني في وطنه وتجاهل الرواية التاريخيّة الفلسطينيّة(١٤).

وكذلك عدم الاعتراف بالفلسطينيين والنظر إليهم على أنهم مجرد مجموعة سكانيّة، وتجاهل السياق الكولونيالي الذي أقيمت بناء عليه إسرائيل، وما رافق ذلك من ظلم بالفلسطينيين، وتجاهل هذا السياق لا يقتصر على اليمين الإسرائيليّ، بل يمتد إلى الاتجاهات الليبراليّة الإسرائيليّة، إضافة إلى الفصل بين فلسطيني 48 والقضيّة الفلسطينيّة. وبين أن اليهود لديهم تصور واحد عن الدولة والشريعة، وأن فكرة "الدولة اليهوديّة" تأتي استكمالًا لفكرة الجيتو اليهودي الذي كان سائدًا في أوروبا(١٥).

فيما تناولت مراكز الدراسات والصحف العالمية مشروع قانون يهودية الدولة، فقد نشرت مجلة فورين بوليسي الأميركية مقالا للكاتب آرون ديفد ميلر قال فيه: "سعى من وراء قانون يهودية الدولة إلى تقديس الهوية اليهودية لإسرائيل، وإرسال رسالة واضحة للعالم العربي بأن حق العودة للفلسطينيين لم يعد موجودا، وذكر أن هذا القانون يؤدي إلى تقليص حقوق الإسرائيليين من غير اليهود ويعمل على إثارة العنف في البلاد"(20).

وفي ظل الظروف الحالية التي تعيشها الحالة الفلسطينية، تستطيع إسرائيل تمرير القوانين وجلب أيضاً مهاجرين جدد على الدولة اليهودية، فقد تحدثت الصحف مطلع العام 2015 عن استقدام مهاجرين يهود جدد من فرنسا إلى الدولة اليهودية، وهذا يتطلب رفضاً قاطعاً من قبل الفلسطينيين والدول العربية، ليهودية الدولة وما سوف ينجم عنه كما أسلفنا سابقاً على الفضية الفلسطينية.

(1) عزمي بشارة، (2011): دولة يهودية وديمقراطية. سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، ص1.

(3) أسامة أبو نحل، (2011): يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية. مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد الثالث والعشرون، المجلد الأول، حزيران 2011، ص 313-136.

(4) مرجع سابق، ص 2

(5) المرجع السابق، ص 3-4.

(6) عبد الوهاب الكيالي، (1985): تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص25.

(7) رياض العيلة، (2014): تطور القضية الفلسطينية، مكتبة الطالب، جامعة الأزهر - بغزة، ص50.

(8) عدنان أبو عامر (2013): مشروع "يهودية الدولة" سيشطب حق العودة ويطرد من بقي في فلسطين. مجلة العودة، العدد الثاني والسبعون، السنه السادسة، أيلول/سبتمبر 2013.

(9) أسامة أبو نحل، (2011): يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية. مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد الثالث والعشرون، المجلد الأول، حزيران 2011، ص296.

(10) المرجع السابق، ص 299.

(11) حسان مرتضى (2009): لماذا الإصرار على الدولة اليهودية. مجلة الجيش، العدد 288، حزيران 2009، بيروت – لبنان.

(12)مرجع سابق، عدنان أبو عامر.

(13) سميح خلف، (2014): دولة اليهودية بين النظرية والخطاب السياسي والحزبي الإسرتئيلي، وكالة أمد للإعلام، نوفمبر 2014. http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=51540.

(14) عدنان أبو عامر (2013): مشروع "يهودية الدولة" سيشطب حق العودة ويطرد من بقي في فلسطين. مجلة العودة، العدد الثاني والسبعون، السنه السادسة، أيلول/سبتمبر 2013.

(15) المرجع السابق.

(16) سميح خلف، مرجع سابق.

(17) مرجع سابق، أسامة أبو نحل.

(18) مسارات. التحذير من تداعيات إقرار قانون "الدولة اليهوديّة" على حقوق الشعب الفلسطيني، الاثنين، 29 كانون الأول (ديسمبر)، http://www.masarat.ps/ar/content 2014

(19) مسارات. التحذير من تداعيات إقرار قانون "الدولة اليهوديّة" على حقوق الشعب الفلسطيني، الاثنين، 29 كانون الأول (ديسمبر)، http://www.masarat.ps/ar/content 2014

(20) تداعيات يهودية الدولة على إسرائيل http://www.aljazeera.net/news

⁽²⁾ حسان مرتضى (2009): لماذا الإصرار على الدولة اليهودية. مجلة الجيش، العدد 288، حزيران 2009، بيروت - لبنان.